

المقدمة

يبرز تأثير البناء العشوائي على البيئة العمرانية من خلال احداثه تشويه للصورة البصرية بسبب انعدام القيم الجمالية في تصميم المباني السكنية وطريقة هندسة الطرق ومجاورتها ، ويعود سبب غياب الطابع الجمالي عن العشوائيات كونها نتيجة جهود ذاتية في البناء واعتماد السكان على اساليب بسيطة وقديمة في آن واحد وخارج اطر قوانين البناء ، ومما لاشك فيه ان من اهم اسباب انتشار البناء العشوائي هو ضعف المستوى الاقتصادي للسكان والخلفية الاجتماعية الريفية في الغالب التي قدموا منها بالاضافة الى ضعف التخطيط والمتابعة من قبل البلديات .

ادى الانتشار الواسع للعشوائيات الى اعتبارها ظاهرة عالمية تتميز بها الدول النامية . وهي ليست مشكلة عمرانية بحتة يمكن حلها بمجموعة من الحلول العمرانية هي مشكلة تشترك فيها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية في ايجادها وكل هذا هو انعكاس للطرف السياسي للبلد ، وترمز العشوائيات الى محاولة السكان توفير اهم الاحتياجات الانسانية وهو السكن بغض النظر عن مطابقته او ملائمته وهم بذلك يعتمدون على جهودهم الذاتية في البناء .

لقد ارتبطت ظاهرة النمو العشوائي بالاضعاف الاقتصادي والاجتماعية والسياسية للدول ، فقد ادت الظروف السياسية والاقتصادية وتبعاتها على الناحية الاجتماعية الى تردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسكان واضطرار الكثيرين الى الهجرة من المدن والارياف الى المدن الكبرى بحثا عن فرص العمل وهذا ادى بدوره الى نشوء العشوائيات في العواصم والمدن الكبرى يضاف اليه الزيادة السكانية المستمرة وقلة ما ينجز من مشاريع الاسكان الموجهة للطبقة العاملة والضعيفة اقتصاديا التي لم تجد حلا سوى اللجوء الى الاسكان العشوائي .

لقد ادى عجز الدولة بسبب الحرب عن توفير السكن اللائم لسرائح المجتمع من ذوي الدخل المحدود وعدم فسح المجال للقطاع الخاص لدخول قطاع الاسكان وانشاء المشاريع السكنية الى تفاقم الازمة السكنية في العراق ، ولجوء الكثير من الاسر سواء محدودة الدخل او الفقيرة الى الاعتماد على جهودها الذاتية في حل مشكلة السكن باقامة المناطق العشوائية متجاوزين بذلك سواء على الاراضي الحكومية او الخاصة ، ومع مرور الوقت ازدادت المناطق العشوائية داخل المدن وما حولها ، حتى اصبح من الصعب ازالتها وتوفير الاسكان البديل لسكانها .

لقد مثلت العشوائيات الوجه العمراني القبيح في الشكل والمضمون للمدينة حيث اساليب البناء الرديئة ومواد البناء غير الثابتة احيانا لتظهر صور جديدة وانماط متباينة من المساكن متناثرة فيما بينها وبين مجاوراتها اثرت على الصورة البصرية للبيئة لتشكل بذلك تلوثا بصريا ، ويمثل التلوث البصري كل المناظر والصور المتعلقة بالمباني ومجاورتها الخالية من القيم الجمالية والتي تؤذي المتلقي او المشاهد لهذه الاعمال ومع مرور الوقت واستمرار وجود هذه العشوائيات وتوسعها يبدا المشاهد لها بتقبل هذه الصور نتيجة تأثيرها عليه من خلال فقدانه للاحاساس بالقيم الجمالية والاعتبارات الجمالية للتصاميم المعمارية للمباني ليحل محله شعور بالرضا والقبول للصورة البصرية الغير الجميلة لتلك المباني وقبولها كواقع حال للمدينة.

لقد اهتم التصميم الحضري والعمراني بالنواحي البصرية والجمالية للمدينة ، ووضعت المعالجات للجوانب البصرية والجمالية من اجل ايجاد وتحقيق بيئة خالية من التلوث عموما والتلوث البصري خصوصا .

مشكلة البحث

لقد تأثرت المدن العراقية بالاضعاع السياسية والاقتصادية التي مرت على العراق ، وما نجم عنها من عشوائية في التوسع العمراني والتجاوزات على الاراضي الحكومية او الخاصة لتتشكل هذه التجاوزات مناطق عشوائية اخذت بالازدياد في السنوات الاخيرة وقد ادى ذلك الى الكثير من السلبيات منها التلوث البصري ، وهو فقدان النواحي الجمالية والبصرية والتشوهات المعمارية في مدينة بغداد .

هدف البحث

يحاول البحث توضيح العلاقة بين الاسكان العشوائي باعتباره احد الاتجاهات التي يلجا اليها ذوي الدخول المحدودة والضعيفة لحل مشكلة الحصول على مسكن بالجهود الذاتية والامكانيات المحلية ، وما يعكسه هذا السكن من تلوث يصيب المشهد الحضري نتيجة لفقدان النواحي الجمالية والبصرية وتأثيرات ذلك على المتلقي ، وعلى جمالية المدينة فيما بعد .

فرضية البحث

كلما امكن فهم واستيعاب العلاقة التي تربط التلوث البصري بالسكن العشوائي كلما امكن وضع الحلول المناسبة لمعالجة المشكلة.

منهجية البحث

يتبنى البحث المنهج الوصفي التحليلي الميداني واستنتاج الحقائق العلمية والعملية لمواجهة المشكلة المدروسة.

حدود البحث

جانبا الرصافة من مدينة بغداد - منطقة ام الورد والواقع في منطقة الجادرية ببغداد .

هيكل البحث

يتكون البحث من ثلاث مباحث يتناول المبحث الاول الاسكان العشوائي والمبحث الثاني يتطرق الى التلوث البصري ، اما المبحث الثالث فقد تناول منطقة الدراسة ، وختم البحث بعدد من الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأولي / العشوائيات

١- الإسكان العشوائي : نظرة عامة

تمثل المباني في المناطق العشوائية جهود ذاتية من جانب السكان الذين يعتمدون على انفسهم في الحصول على المسكن ، وتؤكد الاحصائيات على ان ٥٠% من المساكن في العالم الثالث تبنى بالجهود الذاتية مما يوضح الحجم الكبير لهذا النوع من الاسكان ، حيث تعد العشوائيات قضية انسانية - اجتماعية تهم قطاعا كبيرا من السكان في مختلف الدول ، ورغم ان النظرة الاولى لقضية العشوائيات تبدو قضية اسكانية ، الا ان لها دوافع اخرى ترتبط بالوضع الاقتصادي ، والاجتماعي للدول ، وتتعلق بالبيئة العمرانية وفعالية القوانين واللوائح الخاصة به . ويبدو البعد الاجتماعي اكثر محور وضوحا في تشكيل ظاهرة العشوائيات فالخلفية الاجتماعية تتضافر مع النمط العمراني العشوائي ويفرز ذلك كله نوعا من الخلل او الاضطراب الذي ينتهي الى نشأة هذه المناطق واتساعها حجما وحيزا وسكانا (عيد،مرغني، ٢٠٠٨).

١-١ مفهوم الإسكان العشوائي

ظهر مفهوم الاسكان العشوائي الى الثورة الصناعية التي شهدتها لندن في القرن التاسع عشر لتأخذ بالانتشار في انحاء كثيرة من العالم ، ويطلق على هذه المناطق تسميات عديدة منها السكن السرطاني ومدن الصفيح والسكن القزمي والمتجاوزين والسكن اللاقانوني، بالإضافة الى مصطلحات مثل العشوائيات ومدن الاكواخ(لينا،٢٠٠٨،ص١٠) . ونظراً للاختلاف النسبي لمفهوم السكن العشوائي من منطقة الى اخرى فيمكن اعطاؤها مجموعة من التعريفات :
أ. مفهوم المعهد العربي لانماء المدن للأحياء العشوائية ، بأنها مناطق أُقيمت مساكنها بدون ترخيص وفي أراضٍ تملكها الدولة أو يملكها آخرون، وغالباً ما تقام هذه المساكن خارج نطاق الخدمات الحكومية ولا تتوافر فيها الخدمات والمرافق الحكومية لعدم اعتراف الدولة بها (التعيم، ٢٠٠٤، ص٢) .
ب. اما توصيات ندوة ظاهرة السكن العشوائي واحياء الصفيح المقامة في الرباط عام ١٩٨٥ فكانت ،كل سكن يبني مخالفا لقوانين التنظيم المعمول بها ويشمل ذلك القوانين العمرانية والصحية والسلامة العامة وتمثل خطرا على سكانها وعلى المجتمع وتضر بالمصلحة العامة في مستوى مبانيها أو كثافتها او لظروف التجهيزات الموجودة بها وغيرها من المعايير الصحية والفنية المناسبة للسكن السليم يكون سكونا عشوائيا (الملا حويش، ٢٠٠٥، ص٢٤٨) .

٢-١ المعطيات الأساسية لانتشار المناطق العشوائية الجديدة

بغية تحليل موضوع السكن العشوائي وايضاح ابعاده الواقعية ، ومن اجل ايجاد حلول اكثر واقعية لهذه المشكلة ، لابد من النظر في الامور التالية (الملا حويش، ٢٠٠٥، ص٢٤٨):-

أ- افرزت ظاهرة السكن العشوائي بشكل واضح وكبير وجود شريحة من المواطنين قد عجزت عن امكانية تأمين سكن لعائلتها ، وهذا يؤشر طبيعة النقص الحاصل في الوحدات السكنية في بغداد وعموم العراق من ناحية ، وعدم امكانية المواطن على تأمين هذه الحاجة الاساسية للعائلة .

- ب- قيام افراد ومجموعات بالمتاجرة بالابنية القائمة والعائدة الى الدولة وكذلك المتاجرة بقطع الاراضي السكنية وغير السكنية لقاء مبالغ دون رقابة ودون رادع من اجهزة الدولة ودوائرها ذات العلاقة .
- ج- قام عدد غير قليل من المتجاوزين بالتجاوز والسكن اللاقانوني في مجمعات حكومية او البناء والسكن فيه متاملين حصولهم على تعويضات مادية من الدولة لكونهم اقاموا مشيدات تتطلب التعويض في حالة ازالتها حسب اعتقادهم.
- د- ابعد الارتفاع الحاد باسعار الاراضي بسبب المضاربات العقارية ، شريحة من المواطنين الفقراء من امكانية حصولهم على قطعة يمكن السكن فيها وبناءها بالامكانيات الذاتية.
- هـ- بسبب الارتفاع الحاصل في ايجارات السكن وعدم قدرة شريحة من المواطنين على دفع مستحقات الايجار وبالتالي محاولة الحصول على اي سكن بدون ايجار للعائلة¹.

٣-١ النواحي السلبية الناجمة عن ظاهرة الاسكان العشوائي (تركي ، اليات التصميم والبناء)

- ١- إضافة نسيج عمراني مشوهة إلى الكتل العمرانية الأساسية.
- ٢- النقص الشديد في المرافق العامة وبخاصة الصرف الصحي أدى إلى إضافة كتلة عمرانية ملوثة للبيئة .
- ٣- عدم توفر الكهرباء والماء أدى إلى لجوء السكان إلى الاعتماد على المناطق المجاورة .
- ٤- التزاحم الشديد للمباني وعدم ترك فراغات أدى إلى فقدان الخصوصية وزيادة درجة التلوث السمعي والبصري فساعد ذلك على زيادة الأمراض البدنية والاجتماعية والنفسيه أيضاً بين هذه الفئات من السكان.
- ٥- الاخلال بالتوازن الاجتماعي والاقتصادي للسكان في المدينة.

٤-١ السكن العشوائي والتجاوز على الاراضي

يقوم السكن العشوائي على مبدأ التجاوز على اراضي يملكها الغير سواء كانت ملكيتها تعود للدولة او للأفراد ،وهي ليست مشكلة تخطيطية او اجتماعية او اقتصادية فحسب ، وانما تتعلق ايضاً بالجانب القانوني المتمثل بملكية وعائدية الارض المتجاوز عليها والتي تعود ملكيتها للدولة وللأفراد ، اما انواع الاراضي المتجاوز عليها فهي (لينا،٢٠٠٨،ص٤٢) :

- ١- اراضي الدولة : وهي التي تعود ملكيتها لوزارة المالية مثل التجاوزات في منطقة المعامل - طريق بعقوبة القديم .
- ٢- اراضي الوقف
- ٣- الاراضي المملوكة للدولة : وهي الاراضي التي تعود ملكيتها لوزارات مختلفة .

٤- اراضي ملك خاص : وهي الأراضي التي تعود للأفراد ، فيقوموا بتقسيمها وإفرازها ومن ثم عرضها للايجار او للبيع للسكانين بعقود ولكن استعمال الارض لايتطابق مع الاستعمالات المخصصة لها بالتصميم الاساس كمنطقة ام الورد في الجادرية .

١-٥ واقع ظاهرة السكن العشوائي في المدن العربية

أن معظم العواصم العربية قد شهدت نمواً سكانياً مضطرباً مما جعلها مدناً مهيمنة كالقاهرة والدار البيضاء الرياض والخرطوم وغيرها، إذ تتراوح نسبة السكان الحضر في تلك العواصم بين ٢٠% و ٢٥% من إجمالي سكان القطر . أن هذا النمو الحضري المتسارع قد أدى إلى ظهور العديد من المناطق العشوائية على أطراف المدن العربية وبدخلها. وتفتقر معظم تلك العشوائيات للخدمات الضرورية. كما أن وجود المناطق العشوائية لا يقتصر فقط على الدول العربية التي تعاني من مشكلات اقتصادية ، وإنما ظهرت أيضاً في بعض الدول العربية الغنية، ولكن بصورة أقل خطورة إذا ما قورنت بوضع العشوائيات في الدول العربية الأخرى. وتتراوح نسبة من يسكنون في احياء غير مخططة وغير قانونية في معظم المدن العربية بين ٣٠% و ٦٠% ، كما اوضحت الدراسة التي اجراها المعهد العربي لانماء المدن في عام ١٩٩٧ أن نحو ٦٠% من العشوائيات في المجتمع العربي توجد على أطراف المدن و ٣٠% توجد خارج النطاق العمراني، وتوجد ٨% وسط العاصمة. كما كشفت تلك الدراسة عن أن ٧٠% من تلك العشوائيات قد شيدت بطريقة فردية و ٢٢% شيدت بطريقة جماعية. ولا تزيد نسبة المباني المستأجرة في الاحياء العشوائية عن ٧٠% . كما أوضحت تلك الدراسة أن معظم العشوائيات في الدول العربية تفتقر الى خدمات الصرف الصحي. ومياه الشرب النقية ونقص المواد الغذائية وتنتشر فيها البطالة والجريمة والمخدرات والاعتداء على الممتلكات (النعيم، ٢٠٠٤، ص٢).

١-٥-١ السكن العشوائي في مدينتي دمشق وحلب

يعد التوسع الذي تشهده مناطق السكن العشوائي حول المدن الكبيرة مشكلة رئيسية في سوريا وخاصة في دمشق و حلب، إذ أن هناك بحدود 209 منطقة سكن عشوائي في سورية تبلغ مساحتها 26600 هكتار، ويعيش في هذه المناطق بحدود 30% من عدد السكان في المناطق الحضرية، فقد أدى التمرکز الصناعي والتجاري في المدن إلى زيادة الهجرة من الريف إلى المدن و تدهور البيئية الحضرية (www.aohrs.org). وتعد مناطق السكن العشوائي مناطق مرتفعة الكثافة السكانية و مزدحمة قد تصل إلى ما بين 700 و 800 شخص / هكتار ، و ذلك بالمقارنة مع كثافة سكانية قدرها 216 شخص / هكتار في مناطق نظامية. إن كلا من دمشق وريف دمشق في المدة بين ١٩٦٠-١٩٧٠ كان يشهد نزوحاً سكانياً كبيراً من المحافظات الأخرى أي أن المحافظتين كانتا تشكلان قطبي جذب للسكان وللراغبين في فرص العمل التي لم تكن متوافرة في أماكن سكناهم وخاصة للقدامين من المحافظات الجنوبية (تونس، ٢٠٠٦، ص٥) .

وكشفت الدراسة التي أجريت في مدينة حلب بسوريا أن معظم سكان العشوائيات نازحون من الريف ويمثلون ٤٧% من سكان العشوائيات . وهذا بالإضافة إلى أن ٣٤% قد نزحوا من المدن المجاورة أو من وسط المدينة إلى أطرافها ، وتشكل هذه العشوائيات حزام فقر حول مدينة حلب، تنتشر وسطها الجرائم. كما تتصف الاحياء العشوائية بمدينة حلب بارتفاع حجم الأسرة الذي يبلغ معدلها نحو ٧,٢ فرداً (النجم، ٢٠٠٤، ص ٢) .

إن ظاهرة السكن العشوائي (التي تطوق المدن الكبيرة وتشوه المنظر العمراني فيها مما يبرر دعوتها بأحزمة الفقر) تعود إلى عقود عدة من الزمن بسبب :

- نزوح السكان عن المناطق المحتلة.
 - العقدان الأخيران قد شهدا نمواً سريعاً جداً لظاهرة السكن العشوائي بسبب أسعار السكن النظامي المرتفعة بالنسبة لمتوسط الدخول والأجور.
 - تمركز الأنشطة في المدن الكبيرة، فلم تجد شريحة كبيرة من النازحين أي متنفس لها سوى في الاعتماد على الأراضي الزراعية أو المحمية في بناء مساكن لا تخضع لأي نوع من المعايير الفنية أو الصحية أو البيئية.
 - قد توسعت تلك المناطق ، بسبب التأخير في صدور المخططات التنظيمية وقصور التخطيط العمراني ، وعدم تخصيص أراضٍ صالحة للبناء، إضافة إلى تساهل الوحدات الادارية والبلديات ، ومساهمة تجار الأراضي والسماسة في تشجيع إقامة المساكن المخالفة التي تفتقر لأبسط الشروط الفنية والصحية. وما زاد في تفاقم المشكلة تجاهل الجهات المعنية لهذه المسألة التي سادت معظم المحافظات السورية.
 - استغل تجار البناء حالة الفوضى القائمة على نقاط التماس بين دمشق وريفها، فأقاموا نحو ٣٤ تجمعاً سكنياً عشوائياً ، يضم ٤٠% من سكان المدينة وريفها تقريباً .
- ونظراً لعدم توفر الخدمات في هذه المناطق، فقد تسببت هذه المناطق خلال سنوات طويلة بإرباك حقيقي في شبكة المياه والكهرباء وفي تنظيم الخدمات العامة. وتأثرت الخدمات في مناطق السكن النظامية نظراً لتخصيص جزء من الموارد لتخدم مناطق السكن العشوائي التي لا تشارك أساساً في الإيرادات. وتحسن الوضع قليلاً بعد السماح لسكان تلك المناطق بالاشتراك نظامياً في الخدمات الرئيسية (ماء وكهرباء).
- مما زاد في تفاقم المشكلة تجاهل الجهات المعنية لهذه المسألة التي سادت معظم المحافظات السورية. ورغم صدور القانون رقم ١ لعام ٢٠٠٣ القاضي بمعالجة مشكلات السكن العشوائي، فإن القانون لم يساعد كثيراً في حل المشكلة، بل تفاقمت واستمرت بالانتشار السريع. ومن ضمن الحلول التي تعمل الحكومة من خلالها لحل مشكلة السكن العشوائي (سليمان، ٢٠٠٦، ص ١) :-
- تم مؤخراً تأسيس شركة عقارية مشتركة سورية- سعودية برأسمال قدره ٣٥٠ مليون يورو، ويمثل الحكومة المؤسسة العامة للإسكان بالاشتراك مع الشركة السعودية الأولى للتطوير العقاري، وهدفها تطوير المشاريع العقارية السورية بمختلف أنواعها.
 - وستكون إدارة وتسيير أعمال الشركة من مسؤولية الشركة الأولى وذلك خلال فترة اعداد المخططات ودراسات الجدوى وانتهاء بادارة تشغيل الشركة المشتركة والمشاريع التي تقوم بها.

- ستؤمن الشركة بالتنسيق مع الجهات والوحدات الادارية في المحافظات كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تقليص السكن العشوائي.
- سيكون ضمن أعمال الشركة معالجة مناطق المخالفات الجماعية ومناطق السكن العشوائي وتهيئة الأراضي والوحدات المتكاملة.
- وستكون الشركة الجديدة هي الجهة الوحيدة المخولة بإجراء التطوير لهذه المناطق والتي يتم تحديدها بقرار من رئيس مجلس الوزراء.
- ويشهد قطاع السكن إقبالاً كبيراً من المستثمرين العرب والأجانب، فقد أبدت مجموعة شركات ماليزية الرغبة في بناء نحو مئة ألف وحدة سكنية في سورية.

٦-١ محددات إضفاء الصفة القانونية للمناطق العشوائية (برنامج الامم المتحدة للمستوطنات، ٢٠٠١)

بالنظر إلى تعقد المشاكل الناجمة عن ظاهرة السكن العشوائي كالتدهور السكني و البيئي وازدياد جوانب عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية والفرقة المكانية وبالنظر لأهمية ملكية الاراضي والجانب القانوني لها في تحديد البرامج المناسبة لظاهرة السكن العشوائي فإن مناقشة الأوضاع القانونية لسكاني الاحياء العشوائية تستحق اهتماماً خاصاً. فمنذ بداية توسع المستوطنات العشوائية في الأربعينيات والخمسينيات، ساد إفتراض بأن الأمر سيخضع للرقابة في نهاية الأمر، وستزال تلك العشوائيات. وعلى الرغم من أن ذلك لم يحدث، فإنها أُستبعدت ببساطة من خرائط المدن.

وتبنت بعض الدول تشريعات جديدة لصالح ساكني العشوائيات، كما انه قد ينشأ قانون رسمي، وإن كان غير نظامي، بالنسبة للمستقرات العشوائية هذه حيث أن الدولة ذاتها قد تساهم في خلق نوع من الوضع القانوني غير النظامي لمواجهة الاحتياجات القانونية لسكان العشوائيات فيما يتعلق بملكية المساكن. وهذا أمر يتم بحكم الواقع وليس بحكم القانون، أي القبول بالاحياء العشوائية .

إن هذا التفاهم الضمني ينهار في السنوات الأخيرة لاسباب منها القوانين والسياسات الاسكانية التي تنص الآن على إضفاء الصبغة الشرعية على حيازات الأراضي في الاحياء العشوائية ومنها المتطلبات الجديدة من جانب المصارف التي ترفض إقراض أي أحد لم يسجل ملكية أرضه مثلاً.

إن عدم قدرة الدولة على إضفاء الصفة القانونية على هذه المستقرات القائمة منذ وقت طويل يمكن إرجاعه إلى عدد من العوامل المتداخلة ومن بينها:-

١- ملكية الأرض غير الواضحة

لقد ساهم تعدد الجهات المالكة لاراضي الدولة الى عدم الوضوح بشأن من يملك الأرض فعلاً شيوخ المسؤولية والتهاون في تحديد الموقف القانوني للسكان. ومن الأسباب التي جعلت قيام السكان ببناء المساكن أو بالإقامة على أراض يملكها آخرون، حالة متفاقمة، انه لم يتخذ لا ملاك الأراضي (الدولة او القطاع الخاص) ولا شاغلي هذه الأراضي الإجراءات المتاحة لكل طرف، كالطلبات بشأن الإخلاء القسري أو اعادة الأراضي من جانب الملاكين أو شراء الأراضي ومنح الصفة القانونية لتملكها من قبل شاغلي هذه الأراضي.

٢- قبول الوضع الراهن

ان السياسة المتواصلة المتمثلة في تقديم خدمات عامة غير مضمونة للمناطق السكنية العشوائية التي تم قبول شغلها بدلاً من الإنتهاء أولاً من مسألة الملكية، قد حالت هذه السياسة أو أبطأت، من إعطاء الصفة القانونية للمستقرات العشوائية. ونظراً للحاجة العاجلة لتوفير المرافق العامة والخدمات العامة الأساسية لشاغلي هذه الأرض فأن اضافة الصفة القانونية لم يكن هو الأولوية العليا بالنسبة للحكومات والسكان معاً ، فتقام مشاريع تحسين مواقع المناطق السكنية العشوائية مثلاً والتزويد بالخدمات بدون حل اشكالية الملكية ،(وهذا لا ينطبق على المناطق التي يتم تطويرها واعادة تخطيطها).

وقد يجيز احيانا القانون الرسمي إنشاء مستقرات وتحسين الأوضاع السكنية في مناطق السكن العشوائي ، ففي فنزويلا مثلاً يستغرب من كثرة الخدمات العامة المقدمة إلى المستقرات العشوائية الحضرية التي لم تحظ بإعتراف قانوني. فقد تصل الخدمات الى تحويل الوحدات السكنية من اكواخ الى دور سكنية بل ومتعددة الطوابق في بعض الاحياء ومبينة من مواد مناسبة.

٣ - الإجراءات البيروقراطية وتضارب القوانين

ان مسؤولية التعامل مع الأرض موزعة بين مجموعة كبيرة من مؤسسات الدولة وان عدم التنسيق بين هذه المؤسسات وتضارب القوانين والمسؤوليات والقرارات والإجراءات البيروقراطية والتي تستهلك وقتاً بالإضافة إلى أنها باهظة التكاليف خصوصاً في بلدان تتسم بعدم تساوي الفرص في الحصول على خدمات النظم القانونية والإدارية ادى الى عدم تحديد الوضع القانوني للمساكن العشوائية.

إن شاغلي المناطق السكنية العشوائية يظلون قانعين إلى أن تأتي اللحظة التي يطلب إليهم تقديم ما يثبت ملكيتهم القانونية. وبالإضافة إلى ذلك فإن مبادرات إضفاء الصفة القانونية للاراضي المملوكة من قبل المواطنين وليس الحكومة تُواجه بضرورة تحديد الملاك الحقيقيين. ذلك أن من الضروري تحديد التسلسل القانوني للملكية، وحل مسائل تقسيم الأرض غير المفترزة قانونياً ، التي كانت توزع تقليدياً بين الكثيرين من الملاك عن طريق الوراثة.

١-٧ توصيات الأمم المتحدة بخصوص ظاهرة السكن العشوائي

يعتبر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، إن أكبر خطر يهدد سكان المناطق غير النظامية او العشوائية هو الإجلاء لأنه يعني انتهاء إمكانية الحصول على سكن ميسور التكلفة في موقع مناسب، وفقدان نمط من العيش في مجتمع قائم على الترابط.

إن التغييرات القانونية الجذرية التي حدثت إزاء حالات الإخلاء القسرية هي بالتأكيد من أهم التطورات التي حدثت في قطاع الإسكان في جميع أنحاء العالم خلال السنوات الأخيرة. فمعايير حقوق الإنسان الدولية الحالية تستتكر عمليات الإخلاء القسري إلى مدى أكبر مما كان عليه من قبل . إن حملة ضمان الحيابة التي يشنها الموئل ترفض حالات الإخلاء غير القانوني، كما أن الفرضية الأساسية التي تستند إليها هذه الحملة هي أن ضمان الحيابة هو من بين أهم حقوق الإسكان. وأن ضمان الحيابة من أهم العوامل الحافزة على إجتذاب استثمارات الشركات والأفراد من أجل تحسين الظروف المعيشية للاحياء العشوائية(برنامج الامم المتحدة، ٢٠٠١) .

في عام ١٩٩٧، صدرت وثيقة أكثر تفصيلاً بعنوان "General Comment No. 7" بشأن الإخلاءات القسرية، وافقت عليها الأمم المتحدة. وقد وسعت هذه الوثيقة بدرجة كبيرة من مظلة الحماية المقدمة للسكان ضد الإخلاء القسري وحددت مجموعة من المعايير(برنامج الامم المتحدة، ٢٠٠١) تجبر الحكومات على :-

- ١- ضمان إيجاد قوانين الحماية محلياً التي تعاقب الأشخاص المسؤولين عن القيام بالإخلاء القسرية بدون الضمانات السليمة.
- ٢- الإخلاءات لا يجب أن ينتج عنها تشريد الأفراد أو جعلهم عرضة للإخلال بحقوق الإنسان الأخرى الخاصة بهم
- ٣- على الحكومات كذلك ضمان أن الأشخاص الذين يتم إخلاؤهم سواء بطريقة غير قانونية او بموجب قانون يضمن لهم شكلاً من أشكال الإسكان البديل.
- ٤- على الدول أن تبحث بجدية في البدائل الممكنة قبل القيام بأي إخلاءات قسرية وذلك بهدف تحاشي وللحد الأدنى من استخدام القوة، أو لمنع الطرد كلياً.
- ٥- اعطاء تأكيدات للسكان المهجرين قسراً بتلقي تعويض مناسب عن أي ملكية عقارية أو شخصية تتأثر بسبب الإخلاء.
- ٦- وعند القيام بالإخلاءات كأجراء أخير، ينبغي تظمين الأشخاص الذين تم إخلاؤهم بأنهم لن يتشردوا وأنهم سيتلقون اشتراطات قبل اتخاذ أي إخلاء لهم بما فيها فرصة التشاور الحقيقي وفترة إخطار مناسبة قبل الموعد المقرر للإخلاء وتلقيهم معلومات عن الإخلاءات المقترحة كما وينبغي أن يحضر العملية موظفون رسميون يحملون تحقيق شخصية واضحة ويجب ألا تتم عمليات الإخلاء في الأحوال الجوية السيئة، أو ليلاً، ما لم يوافق الأشخاص المتضررون على ذلك. ومع تقديم العلاجات القانونية والمساعدة القانونية إلى الأشخاص الذين في حاجة إلى نقل قضيتهم إلى المحاكم.

١ - ٨ السكن العشوائي في مدينة بغداد

لقد ارتبطت ظاهرة السكن العشوائي في بغداد عند نشوئها بالهجرة بالإضافة الى العوامل الديموغرافية المتمثلة بارتفاع معدلات النمو السكاني. وقد تأثرت بنية مدينة بغداد الوظيفية والمورفولوجية بشكل كبير جدا بموجات الهجرة ، والتي من خصائصها انها تشمل جميع افراد الاسرة وهذا بدوره يزيد من الخلل المتعاطم في مناطق الطرد ومناطق الجذب السكاني فأصبحت مدينة بغداد . ومع ارتفاع نسبة تكاثر السكان من جهة وتسارع نمو المدن وهيمنة العاصمة بغداد ديموغرافياً واقتصادياً وادارياً بلغت الهجرة الى بغداد مداها سواء كماً او نوعاً وهذا انعكس بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني وتوازن التنمية (بينا، ٢٠٠٨، ص).

منذ تغيير النظام السابق في ٩/ نيسان / ٢٠٠٣ وما تبعه من ضعف مؤسسات الدولة والانفلات الأمني الذي ساد البلاد وخاصةً مدينة بغداد ، عادت الى الظهور مشكلة السكن العشوائي بوجه آخر إذ أخذت من الابنية الحكومية ودوائرها والأراضي المجاورة لها والعائدة للدولة موقعاً لها ، وبعد ان كانت تأخذ من اطراف المدينة مقراً لتواجدها ، اصبحت تحتل مواقع مميزة في وسط المدينة وفي أماكن بالقرب من بيئات مميزة في المدينة ، مما يتطلب وقفة خاصة وفكراً جديداً في معالجة هذه الظاهرة من خلال دراسة اسبابها الحقيقية ومسبباتها وإزالة الآثار السلبية المترتبة عليها بأسرع وقت ممكن بسبب استفحالها وتعقدتها ، إن ظاهرة السكن العشوائي في هذه المرحلة قد أفرزت بشكل واضح وكبير وجود شريحة من المواطنين قد عجزت عن امكانية تأمين سكن لاسرها ، وهذا يؤشر طبيعة النقص الحاصل في الوحدات السكنية في بغداد وعموم القطر من ناحية ، وعدم امكانية المواطن على

تأمين هذه الحاجة الاساسية للأسرة كما ساهمت منظمات حزبية سياسية واجتماعية ودينية وعلى نطاق واسع بالتجاوز على ابنية و اراضي الدولة ، وإتخاذها مقرات لها ، كما إن الظروف الامنية والسياسية وضعف الجهات الرسمية في تطبيق القوانين والتشريعات التي تتعامل مع المتجاوزين على ممتلكات الدولة وأراضيها قد ساهم مساهمة كبيرة في نشوء هذه المجمعات (الملاحيش، ٢٠٠٥، ص٠).

المبحث الثاني / التلوث البصري

٢- مفهوم التلوث البصري

التلوث البصري (Visual Pollution) هو مصطلح يطلق على العناصر البصرية الغير الجذابة وهي كل المناظر باختلاف انواعها والمحيطه بالانسان ، مثال المباني الغير مدروسة والعمارة غير المنظمة والاعلانات العشوائية ،كل هذه الامور هي تشويه تقع عليه عين الانسان يحس عند النظر اليه بعدم ارتياح نفسي(الموسوعة الحرة ،ويكيبيديا).وبمعنى اخر هو كل ما يؤذي البصر ويفرّه من مناظر غير متجانسة وغير متناسقة وعناصر مشوهة للشكل الجمالي للبيئة العمرانية(المجلة المعمارية العربية). يعرف التلوث البصري ايضا بانه كل ما يتواجد من عناصر معمارية تؤذي الناظر عند مشاهدتها وتفقدّه الاحساس بالقم الجمالية والتشكيلية ، وهذه التأثيرات ناتجة بسبب المظاهر غير الجمالية والتي لا تتلائم مع البيئة المحيطة (اشرف ،٢٠٠٨، ص٦).

وينتظر مفهوم التلوث البصري الى كل عناصر البيئة التي لها تماس مع المجتمع ويعتبرها غير مقبولة ومن هنا اعتبر التلوث البصري مسالة نسبية ترتبط بالخلفية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع . وينشا التلوث البصري بسبب الاهمال وانعدام التخطيط والسلوكيات الفردية والاجتماعية والاقتصادية الغير مسؤولة بسبب القصور في الوعي الاجتماعي والثقافي .

وتكمن خطورة التلوث البصري في ارتباطها بالدرجة الاساس بفقدان الاحساس بالجمال وانهايار الاعتبار الجمالية والرضا والقبول للصورة القبيحة وانتشارها حتى اصبحت بالمقياس المرئي للعين عرفا وقانونا موجودا .

٢-١ الخصائص البصرية والجمالية للمدينة

يلعب التعايش البصري للأنسان دورا خطيرا في توجيه سلوكياته اليومية، وهذه السلوكيات هي نتيجة تراكمات ورواسب للبيئة المحيطة التي تفتقر الى الجماليات ولا تشبع في أجوائها الا ما هو قبيح وغير متناسق أو متجانس وكل هذا سينعكس بشكل سلبي على المجتمع ، فانعدام الجمال يؤدي تدريجيا الى فساد الذوق العام نتيجة اعتياد القبح وشيوعه ، وبالتالي تدهور الحالة النفسية للمواطن وتدميرها مما يؤثر على الناتج العام والاقتصاد القومي للبلاد (اسامة، ٢٠٠٧).

٢-٢ أسس ومعايير التشكيل البصري

يتأثر نجاح التشكيل البصري للمدينة القائمة على مظهر وشكل البيئة الطبيعية بينما تفرض المتطلبات العمرانية للحياة الحضرية التدخل في جماليات تلك البيئة الطبيعية ، فتميزها أو تعييبها وتبرز قدرة المخطط العمراني على استخدام المعايير المادية كمعايير معمارية المحسوسة بالإضافة الى المعايير المعنوية غير الحسية كمعايير نفسية تدخل في الاعتبارات التصميمية وتحدد مستوى الذوق العام للبيئة الطبيعية وما تحويه من مقومات

أخرى ، حيث يتم تحديد معيار الذوق العام من خلال إحتياجات بعض السكان بما يحقق الأسس أو المعايير الجمالية التالية (اشرف ، ٢٠٠٨، ص٧) :

- ١- أن يكون الإحساس والشعور العام محققة للراحة .
- ٢- أن يكون هناك تنوع فى الإحساس والشعور العام بشكل متناسق .
- ٣- أن يكون وضوح الشخصية محققاً فى كافة عناصر الإدراك الحسي .
- ٤- أن يكون هناك تحديداً مسبقاً للهدف والوظيفة قبل تحديد المعايير المادية والمعنوية.

٢-١-٢ تحقيق متطلبات التشكيل البصري

من أهم مؤشرات نجاح التشكيل البصرى للتجمعات العمرانية الحضرية والمدن القائمة أن تتمتع كل منها بطابع وشخصية منفردة من خلال الأسلوب المتبع فى تشكيلها العمرانى الذى يعكس مضمون العمران الحضري فهو ناتج طبيعى لتطبيق الأسس والمعايير التصميمية والتخطيطية السليمة بما يحقق الأغراض الوظيفية والحركية والجمالية من خلال تحقيق ما يلي (اشرف ، ٢٠٠٨، ص٨) :

١. وضوح وبساطة أسلوب التشكيل العمرانى .
٢. التباين والتركيب والاهتمام بالتفاصيل .
٣. اتزان الشكل العام زمنياً وعمرانياً.
٤. التطابق بين الشكل والوظيفة .
٥. إحترام البيئة الطبيعية والتكامل معها.

٢-٣ إظهار الصورة العمرانية السائدة بالمدينة

ترتبط الصورة العمرانية التى يجب أن يراها المشاهد لمنطقة عمرانية ما بالطابع العام السائد فى هذه المنطقة فتحدد السمات التى تميز تلك المنطقة عن غيرها وتبرز وتظهر الشكل المطلوب تأكيداً فى ذهن المشاهد باعتبارها الناتج التلقائى لأفراد المجتمع الذى ينعكس على إظهار إمكانات بنائية وفنية مميزة تتفق مع بيئتهم وتراثهم والمراسم السائدة فى تلك الفترة ، فالمصمم المعماري قد يتجه الى تكوين الصورة التراثية التى تعكسها المدينة لكى تتطبع فى ذاكرة المشاهد العادى لتحقيق تجربة بصرية ممتعة، أو للوصول الى الإثارة البصرية الحسية للمشاهد عن طريق البصر تحت ظروف الرؤيا المثالية فيدخل المشاهد فى ثراء بصرى يتمتع فبدراسة السطح والملمس واللون والكتل والفراغات حتى يلمس الإبداع المعماري فى الوسط العمرانى كله(اشرف، ٢٠٠٨، ص١٠).

٢-٤ مظاهر التلوث البصري

يمكن رصد مصادر ومظاهر التلوث البصري فى شوارع وطرق المدينة من خلال ما يلي (المجلة المعمارية العربية):

- ١- تباين اشكال المباني بين القديم والحديث فى الموقع الواحد مع بروز فارق التقنيات ومواد البناء والتغليف بين مبنى واخر هذا يؤدي الى حدوث تنافر وعدم وجود تناغم تصميمي للمباني
- ٢- المناطق العشوائية
- ٣- سوء التخطيط العمراني لبعض الابنية سواء من حيث الفراغات او من شكل بنائها.
- ٤- اهمال المباني الاثرية وتحويلها الى نشاطات اخرى

- ٥- استغلال الارض في القاء القمامة
- ٦- تشويه واجهات المباني والشوارع بالاعلانات والشعارات
- ٧- ترك واجهات المباني بدون انهاءات او صبغ او صيانة مما يؤدي الى القيام بالمحاولات الفردية للتجديد او صيانة جزء من الواجهة مما يسبب تنافر مع شكل الواجهة
- ٨- الابهار البصري نتيجة استخدام الزجاج والالمنيوم في الواجهات والتي ينتج عن انعكاس اشعة الشمس عن الجدران وارتدادها في زوايا مختلفة مما يعيق نظر المارة بالقرب من هذه المباني .

٥-٢ اسباب التلوث البصري

ادى التوسع العمراني العشوائي وزيادة البناء العشوائي في المدينة الى تدهور البيئة الحضرية وبالتالي تآثر الصورة البصرية للمتلقي نتيجة لاختلاط وتداخل الانماط العمرانية واحداثه تنافرا اثر بشكل سلبي على المشهد الحضري للمدينة وهو عكس ما يجب ان تعكسه المدن من قيم جمالية تتناسب مع ارثها الحضاري الخاصة بها ويمكن تحديد الاسباب بما يلي(شرف، ٢٠٠٨، ص٦) :

١- الاسباب الاقتصادية :

- أ- ساهم توقف او ضعف التشييد السكني الموجه للطبقات المتوسطة والفقيرة الى ارتفاع اسعار الوحدات السكنية وعدم تمكن الكثير من العوائل من امتلاك مسكن خاص بها .
- ب- قيام بعض مالكي العقارات بعدم تشطيب وبياض الواجهات توفيراً للتكاليف .
- ج- التخلص من القمامة بالقائها في الشوارع .
- د- قيام ذوي الدخول المرتفعة باستخدام خامات واشكال ومواد تغليف مبهرة بغرض التباهي مما يتعارض مع الطابع العام للمباني .

٢- الاسباب الثقافية :

- أ- انخفاض المستوى التعليمي والثقافة لدى الافراد ادى الى اهمالهم الاعتبارات الجمالية ونظافة البيئة.
- ب- انخفاض مستوى الوعي في مجال الخبرة المهنية لدى المخططين والمصممين.
- ٣- الاسباب الاجتماعية : ساهم ازدياد الهجرة من الريف الى المدينة الى حدوث ازمة سكنية واضطرار السكان الى ايجاد معالجات ذاتية لحل المشكلة السكنية .

٤- الاسباب القانونية :

- أ- عدم وجود متابعة دورية وجادة من قبل الجهات المختصة عن تطبيق القوانين والتشريعات
- ب- قصور وضعف وقدم قوانين المنظمة للعمران مما ادى الى القيام بالعديد من التعديلات المخالفة من قبل السكان.

المبحث الثالث / الدراسة الميدانية

تهدف هذه الدراسة الى التاكيد من وجود علاقة بين الاسكان العشوائي والجهود الذاتية للحصول على المسكن وما يصاحب ذلك من تاثير سلبي على المشهد الحضري والذي يؤدي الى التلوث البصري.

٣ - منطقة الدراسة

تنتشر في مدينة بغداد الكثير من المناطق السكنية العشوائية المخالفة لاستعمالات الارض ضمن التصميم الاساسي لمدينة بغداد وقد تم اختيار منطقة ام الورد ضمن بلدية الكرادة في الجادرية كحالة دراسية .

٣-١ تاريخ نشوء منطقة ام الورد

سميت هذه المنطقة باسم (ام الورد) لكونها كانت بستان للورد ويستخدم لصناعة ماء الورد* يعود تاريخ منطقة ام الورد كمنطقة عشوائية الى خمسينيات القرن الماضي ، حيث بنيت على اراضي تعود ملكيتها للافراد يملكون ارض زراعية (جنس زراعي) قاموا بافرازها بشكل غير قانوني وغير مسجل في دائرة التسجيل العقاري** ، وتعود ملكيتها الى (٤٤) شخص حيث لديهم سند مشترك*** وبالتالي تعتبر ارض مشاع بين المالكين (كثرة الاسهم ضمن سند الملكية).تبلغ مساحة المنطقة ١٢ دونم ويحدود ٢٠٠ دار . وعندما صدر تصميم نظم استقامات الشوارع والازقة التي تتخلل القطعة بموجب واقع الحال اوصي بابقاء اجزاء الدور المشيدة ضمن التعديل على حالها لحين الهدم(حسين،٢٠٠٥،ص٥٦٥).

٣-٢ : الموقع

المنطقة تقع في مدينة بغداد في بلدية الكرادة ، رقم المنطقة ٦٧٣ زوية/ ام الورد وهي ضمن حدود محلة ٩١٣ ، وتقع على الجانب الايمن للطريق الرابط بين ساحة جسر المعلق وساحة جسر الطابقيين عند الجانب الايمن لساحة كمال جنبلاط ، الشكل (٣-١) يوضح موقع المنطقة ،اما استعمال المنطقة بموجب المخطط الانمائي الشامل لمدينة بغداد عام ٢٠٠٠ المعد من قبل شركة بول سيرفس ، فهو RM اي سكن عمودي ،الشكل (٣-٢) .

* المقابلة الشخصية مع اهالي المنطقة
** لايمكن لهم تسجيلها في دائرة التسجيل العقاري لكون صنفها ارض زراعية ملك صرف .
*** حسب سجلات دائرة التسجيل العقاري في الكرادة



المصدر : دائرة بلدية الكرادة

شكل (٢-٣)

استعمال الارض لمنطقة ام الورد وفق المخطط الانمائي الشامل لمدينة بغداد لعام ٢٠٠٠

١- الموقع :

تعد المنطقة واجهة مهمة من واجهات مدينة بغداد وتتخذ موقعاً مهماً جداً في منطقة الجادرية، فهي احد أركان ساحة كمال جنبلاط ، حيث يصل سعر المتر المربع الواحد الى مليون وثمانمائة الف دينار عام ٢٠١٠. المنطقة محاطة من الجانبين بشوارع مهمة أحدهما مؤدي الى جامعة بغداد وجسر الجادرية والآخر مؤدي الى الجسر المعلق ، اما الجوانب الاخرى فهي شوارع فرعية ومحاطة بالدور السكنية لمحلة ٩١٣ في احدهما والآخر ينتهي ببنية متعددة الطوابق وعلى الجانب الاخر لساحة كمال جنبلاط وبالمقابل لمنطقة ام الورد هناك مجمع سكني مكون من ابنية متعددة الطوابق شكل (٣-٣).

٢- نمط البناء :

نمط بناء الدور السكنية من النوع المتصل على الاغلب ، إذ تتجمع القطع السكنية وبمساحات مختلفة بشكل متراسٍ مشكلةً نسجاً عضوياً ذو محور رئيس بعرض ٨م مغلق النهاية بعدد من الدور السكنية ، يتخذ منه اهالي المنطقة موقفاً لمركباتهم وتتفرع منه عدد من الفروع الجانبية على الجانبين الأيمن والأيسر وبامتدادات وأشكال وبأبعاد غير منتظمة ، يبدأ البعض منها بعرض ١٠.٢٠م . إن الدور السكنية ذات نمط بدائي تقليدي لا ينتمي الى النسيج الحضري لمنطقة الجادرية ، هذه الدور شيدت دون الالتزام بالانظمة وتعليمات البناء مع عدم وجود تصاميم خاصة بالدار وبمواد بناءية رخيصة التكاليف منها مواد ثابتة ومنها مواد غير ثابتة وبمرور الزمن اصبح النسيج العمراني للمنطقة مندهوراً متماشياً مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للاهالي .

٣. الاستعمالات :

منطقة ام الورد عبارة عن دور سكنية ، قام الاهالي بتغيير استعمالات الدور المطلة على الشوارع الرئيسية المؤدية الى جامعة بغداد من سكنية الى تجارية ، وانتشرت الاكشاك على الجانب الايمن من الشارع الرئيسي . وتعتمد المنطقة في خدماتها كالمدارس والمركز الصحي والأسواق والخدمات الاخرى على المحلات المجاورة .

٤. الخدمات :

لقد تم توفير شبكة ماء وكهرباء للمنطقة بقرار رئاسي قبل ٢٠٠٣ وسهل وقوعها ضمن حدود امانة بغداد من امكانية تزويدها بهذه الخدمات ولكنها غير مخدومة بشبكة المجاري .

٤-٣ : مظاهر التلوث البصري في ام الورد

لقد تم اجراء مسح ميداني من خلال القيام بعدة زيارات ميدانية لمنطقة الدراسة ، حيث تم تسجيل بعض مظاهر التلوث البصري ، وكما يلي:

١- طرز البناء :

- أ- حيث تظهر الصور (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) عدم وجود طرز بناء واضحة المعالم وكما يلي :
أ- وجود تنافر واضح في طرز البناء وإختلاف العناصر المعمارية المستخدمة
- ب- تأثير المواد الخام بشكل سلبي في تكوين الصورة البصرية للمدينة من خلال الصورة البصرية التي تعكسها عن العنصر بشكل فردي وعلاقته مع العناصر المحيطة به .
- ج- وجود فارق تقنيات مواد البناء بين مبنى وآخر يؤدي إلى احداث تشويه في الصورة البصرية ، بالإضافة الى تباين اشكال المباني ما بين القديم والحديث وعدم وجود اي تناسق ما بينهما .
- د- التنافر البصري نتيجة لفقدان التجانس بين ألوان تشطيبات المباني الخارجية ، والتنافر الواضح في الارتفاعات والاحجام ومقاييس واشكال الفتحات والطرز المعمارية .
- هـ- الإختلاف في إرتفاع المباني يكسر الأستمرارية البصرية لخط السماء skylines مما يؤدي الى عدم إنتظام الهيئة العامة للمشهد الحضري، وفقدانه وحدته البصرية لعدم قدرة المتلقي على إدراك وإستيعاب مكونات المشهد الحضري
- و- عدم وجود استقامات للأزقة وقد تم تبليطها على أساس واقع الحال .



الصورة (١)



الصورة (٢)



الصورة (٣)



الصورة (٤)

المصدر : الباحثان زيارة ميدانية اب / ٢٠١٠

٢- النسيج العمراني

- حيث تظهر الصور (٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١) واقع النسيج العمراني في منطقة ام الورد ، وطبيعة تكوينه وبعض التأثيرات البيئية عليه ، وكما يلي :
- أ- توضح الصور الحالة العمرانية المتردية للمباني السكنية وما تسببه من تشويه للصورة البصرية للبيئة.
- ب- لقد تمثلت مظاهر التلوث البصري للمباني السكنية في عشوائية تصاميم البناء وبدائية مواد البناء المستخدمة نتيجة لاغفال القواعد والمحددات المعمارية والتخطيطية مما نتج عنه فقدان للطابع العام للمباني ، مع فقدان الملائمة الوظيفية والجمالية والبيئة والمناخية لهذه المباني .
- ج-تداخل الاستعمالات السكنية والتجارية وانتشار الاكشاك مما أدى الى تشوية البيئة العمرانية للمنطقة.
- د- تراكم القمامة والمخلفات بالشوارع والطرق .



الصورة (٥)



المصدر : الباحثان زيارة ميدانية اب /٢٠١٠

الصورة (٦)



الصورة (٧)



الصورة (٨)



المصدر : الباحثان زيارة ميدانية اب / ٢٠١٠

الصورة (٩)



الصورة (١٠)



المصدر : الباحثان زيارة ميدانية اب / ٢٠١٠

الصورة (١١)

٣- الشوارع والازقة

حيث تظهر الصور (١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦) طبيعة الشوارع والازقة والارصفة ومسارات الحركة وكما يلي:

- ١- عدم وجود تدرج هرمي في الشوارع والازقة في المنطقة ، وعدم وجود معالم واضحة لسعة الشوارع .
- ٢- تردي الخدمات .



الصورة (١٢)



المصدر : الباحثان زيارة ميدانية اب /٢٠١٠

الصورة (١٣)



الصورة (١٤)



الصورة (١٥)



المصدر : (إينا عبد الأمير ، ٢٠٠٨ ، ص٦٨ - ٧٠)

الصورة (١٦)

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

- ١- تعتبر مناطق الاسكان العشوائي مناطق غير قانونية وتفنقر في اغلب الاحيان الى البيئة الصحية للسكن نتيجة لافتقارها الى مستلزمات البيئة المعيشية الصحية على مستوى الوحدة السكنية .
- ٢- ان الظروف الامنية والسياسية وضعف الجهات الرسمية في تطبيق القوانين والتشريعات التي تتعامل مع المتجاوزين على ممتلكات الدولة وارضيتها قد ساهم مساهمة كبيرة في انتشار هذه الظاهرة.
- ٣- ان انتشار المناطق العشوائية سببه الرئيسي الازمة السكنية .
- ٤- تعتبر الهجرة احد اهم اسباب انتشار المناطق العشوائية ، حيث ادى عدم قدرة المدينة على استيعاب التدفقات البشرية الى لجوء السكان الى التجاوز على الاراضي الغير .
- ٥- بالامكان ان نستنتج ان إعادة ظهور وانتشار العديد من المناطق العشوائية في أنحاء مختلفة من مدينة بغداد بالرغم من عمليات الازالة والهدم ما هي إلا نتيجة الظروف الغير طبيعية والاستثنائية التي يمر بها العراق وتأثيرها بشكل كبير على شرائح المجتمع من ذوي الدخل المنخفض وعلى الواقع السكني في بغداد .
- ٦- ان التلوث البصري هو احد اشكال التلوث البيئي واكثرها خطورة لانه اكثر وضوحا من الانواع الاخرى من الملوثات غير البصرية ولارتباطه بفقدان الاحساس بالجمال وانهيار الاعتبارات الجمالية والرضا والقبول للصورة القبيحة .
- ٧- تزداد نسبة التلوث البصري في المناطق العشوائية نتيجة لتداخل استعمالات الارض وانتشار المباني ذات الطرز غير الواضحة وانتشار القمامة.
- ٨- يشترك السكن العشوائي و التلوث البصري في كونهما مظهر من مظاهر الخلل الاجتماعي وقصور الوعي البيئي وتدهور القيم والمعايير والمفاهيم الاجتماعية .
- ٩- ساهم الاسكان العشوائي في تفاقم ظاهرة التلوث البصري الناتجة من عدم تجانس الطابع المعماري داخل اطار المنطقة ، وتأثيره على جمالية المناطق المجاورة وسلامة بيئتها ومنظرها.

ثانيا : التوصيات

- ١- نشر الوعي البيئي بين السكان ، وبيان اثاره النفسية والصحية على المجتمع .
- ٢- اعطاء اهمية اكبر للجانب الجمالي للمحلات السكنية بما يسهم في الشعور بالراحة في العيش فيها.
- ٣- الاهتمام بواجهات الابنية السكنية ونوعية المواد المستخدمة في البناء ، لما لها من اثار بيئية على الفرد والمجتمع.
- ٤- اهمية التركيز على الجانب الانساني عند محاولة معالجة ظاهرة السكن العشوائي وبترافق ذلك مع اصدار قوانين تخطيطية تتلائم وامكانيات ذوي الدخل الضعيفة للحصول على سكن مناسب .
- ٥- اهمية تفعيل دور الاجهزة الادارية والرقابية للدولة وتمكينها من التدخل المباشر لردع المخالفات تلافيا لانتشار مناطق السكن العشوائي .
- ٦- وضع برامج وخطط من قبل الدولة لايواء العوائل الغير قادرة على تحمل اي اعباء مالية وذلك بانشاء مجمعات سكنية خاصة لمثل هذه الشريحة من العوائل .
- ٧- من الضروري عمل توثيق بالخرائط لكافة المناطق العشوائية داخل حدود مدينة بغداد مع اجراء مسح اجتماعي واقتصادي لوضع احصائيات دقيقة عن عدد السكان في المناطق العشوائية ، وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية لتكوين قاعدة معلومات يتم الاستفادة منها عند رسم السياسات الاسكانية.
- ٨- اعتماد مبدا المشاركة الشعبية في مشاريع التنمية للمناطق العشوائية ، حيث تعد المشاركة الشعبية حجر الاساس في نجاح مشروعات التجديد الحضري ، وذلك من خلال اعطاء دور للمجالس المحلية التي تمثل سكان الاحياء العشوائية عند وضع الخطط لتحسين واقع المناطق العشوائية* .
- ٩- العمل على ازالة المباني المبنية بطرق بدائية جدا مع وضع خطة لاسكان السكان قبل هدم المساكن .
- ١٠- العمل على ايجاد انماط من المساكن تكون صحية وتتناسب مع البيئة المحلية ويراعى فيها توفير المستلزمات الصحية للبيئة السكنية وذات تصاميم معمارية مقبولة .
- ١١- اصدار القوانين التي تكفل الحفاظ على جمال الهوية العمرانية للنسيج العمراني للمدن والحفاظ على هويتها وثقافتها وتاريخها

*- ان امانة بغداد تقوم حاليا بمشروع استثماري لاعادة بناء منطقة ام الورد وفق تصور حديث وباسلوب الشراكة بين المستثمر والبلدية والساكنين.

المصادر

- ١- محمد عبد السميع عيد ، عزت عبد المنعم مرغني ، الدروس المستفادة من الاسكان العشوائي في اطار تيسير الاسكان ، كلية الهندسة ، جامعة اسيوط ، ٢٠٠٨ .
- ٢- لينا عبد الامير فاخر ، السكن العشوائي ، مشروع تخرج قدم لمعهد التخطيط الحضري والاقليمي لنيل شهادة الدبلوم، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ .
- ٣- النعيم ، عبدالله العلي ، الاحياء العشوائية وانعكاساتها الامنية ، ندوة (الانعكاسات الامنية وقضايا السكان والتنمية) ، القاهرة ٢٠٠٤ .
- ٤- الملا حويش ، لؤي طه ، السكن العشوائي بين حق السكن اللائق وواقع الحال دراسة ميدانية تحليلية اجتماعية تخطيطية ، المؤتمر الرابع ، معهد التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ .
- ٥- عمرو صلاح تركي ، اليات التصميم والبناء ، موقع عمران نت
<http://www.omranet.com/vb/archive/index.php/t-896.html>
- ٦- تونسي ، شاكور ، واقع التخطيط العمراني في محافظتي دمشق وريف دمشق و محافظة اللاذقية في العقدين الاخيرين ، نقابة المهندسين ، الجمهورية العربية السورية ، ٢٠٠٦ .
- ٧- برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، يوم الموئل العالمي ، اليابان ، ٢٠٠١ .
- ٨- سليمان ، عبد الحميد ، السكن العشوائي والحلول الواعدة ، جريدة الثورة ، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر ، دمشق ، ١٨/٥/٢٠٠٦ .
- ٩- الموسوعة الحرة ، ويكيبيديا <http://www.ar.wikipedia.org/wiki>
- ١٠- المجلة المعمارية العربية
<http://www.yomgedid.kenanaonline.com/tags/٢٩٤٣١/posts/١٢٧٩٣١>
- ١١- أسامه محمود ابراهيم ، التلوث البصري وأثره على المدينة المصرية المعاصرة ، مؤتمر الازهر الهندسي الدولي التاسع ، ٢٠٠٧ ، جمهورية مصر العربية .
- ١٢- د. أشرف أبو العيون عبد الرحيم " تنمية التجمعات العمرانية ذات القيمة الحضرية كمنظومات تخطيطية تحقق إستقرار الكيان العمراني للمدينة المصرية القائمة بالتطبيق على مدينة المنيا " كلية الهندسة - جامعة المنيا ، ٢٠٠٨ .
- ١٣- حسين، وضاح عبد الصاحب ، الشراكة بين الحكومة والاهالي في برنامج تحسين المناطق المتدهورة (حالة دراسية ام الورد) ، المؤتمر العلمي الرابع ، معهد التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ .